انعكاسات الشراكة الجزائرية –الأوروبية على التنمية المستدامة بالجزائر

خلال الفترة 2005-2017

Reflections of the Algerian-European partnership

On sustainable development in Algeria

During the period 2005-2017[1]

حملاوي سكينة [*1] ، سلطاني فيروز [2]

[1] جامعة حمة لخضر الوادي .

[2] جامعة مُحَّد خيضر بسكرة .

ملخص: يعتبر توقيع الجزائر على عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أمرا ضروريا لدعم اقتصادها وزيادة اندماجها في العالم الخارجي أكثر ، و التوصل إلى شروط تجارية لتنمية الصادرات خارج المحروقات ، آفاق 2017 والذي تم تأجيله إلى غاية سنة 2020 للتمكن من التدرج في عملية التفكيك الجمركي بين الطرفين ، التي ستنعكس أكثر على القطاعات الحيوية بالجزائر، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء أكثر على أهم الانعكاسات الاقتصادية التي تعتبر تحديا للتنمية المستدامة بالجزائر .

الكلمات المفتاح : تنمية مستدامة– شراكة جزائرية –أوروبية – تفكيك جمركي .

Abstract: Algeria's signing of the Association Agreement with the European Union is essential to boost its economy and further integrate it into the outside world And to reach trade conditions for the development of exports, in 2017, which was postponed until 2020 to enable the gradual process of customs dismantling between the two parties Which will reflect more on the vital sectors of Algeria, Therefore, this study aims to shed more light on the most important economic repercussions that are considered a challenge for sustainable development in Algeria.

Key words: Sustainable development - Algerian-European partnership - Customs dismantling.

[*] حملاوي سكينة، **hamlaoui.sold@gmail.com**

I- تمهيد :

يهدف اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد لأوروبي في شقه الاقتصادي بالدرجة الأولى إلى إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في آفاق العام 2017 ، يتم من خلالها تحرير المبادلات التجارية للمنتجات الصناعية بصفة تدريجية تحريرا كاملا بين الطرفين، بالإضافة إلى إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر .وكذا التعاون المالي في إطار برنامج " MEDA" و القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار "BEI ".

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على الاشكالية التالية :

ما هي انعكاسات الشراكة الجزائرية–الأوربية على التنمية المستدامة بالجزائر؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية سنقسم الدراسة إلى المحاور التالية :

I.1–ماهية التنمية المستدامة وأبعادها

I.2–مضمون الشراكة الجزائرية –الأوروبية

I.3–الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة الجزائرية –الأوروبية

I.4–انعكاسات منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية على بعض المؤشرات بالجزائر

I.1–ماهية التنمية المستدامة وأبعادها

لقد شاع استعمال مصطلح" التنمية المستدامة " منذ التسعينات من القرن العشرين ، من خلال " **اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية**" ، عندما طالبت بتحقيق التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإخلال باحتياجاتهم المستقبلية، ومنذ ذلك الحين أصبح موضوع التنمية المستدامة محل اهتمام العالم ، وأصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية بين الأجيال المختلفة لشعوب العالم ، وقد تعددت التعاريف وحولها واختلفت من جهة إلى أخرى ، حيث :

يعرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) سنة 1992 التنمية المستدامة على أنها : "عملية يتم من خلالها صياغة السياسة الاقتصادية ، التجارية، الزراعية، الطاقوية، الصناعية والضريبية ،قصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا واجتماعيا وإيكولوجيا.

كما تعرف أيضا بأنها" التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تعرّض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" .[1]

تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين مداخيل الأفراد والجماعات، إن بين دول الشمال والجنوب أو داخل الدول النامية نفسها. التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية ، إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية .ونظرًا إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا. إن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة **في ثلاثة مجالات رئيسة**:[2]

أولاً: النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ثانياً: حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

ثالثاً: التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والماء. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم. وعليه، فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة. وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".

I.2- مضمون الشراكة الجزائرية –الأوروبية

نظرا للأهمية البالغة لدولة الجزائر التي لا تستهين بها الاتحاد الأوروبي والواقع التاريخي المترابط بينهما، بالأخص القرب والجوار والموقع الجغرافي الاستراتيجي، وبما تزخر به هاته المناطق من خصائص اقتصادية مهمة، لم تستطع تنميتها وتوظيفها للارتقاء باقتصاد قوي، رغم المجهودات المبذولة والمرجوة بعد الاستقلال، إلا أن دولة الجزائر رأت منحى أخر لذلك، لعل هذا يساعدها في ارتقاء وتنمية اقتصادها من خلال ترتيبات الشراكة الأورو متوسطية ، التي تطورت من علاقات التعاون إلى شراكة ، وسوف نركز في دراستنا على انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية جزائرية على تنمية المستدامة بالجزائر .

I.2-1الإطار العام لمشروع الشراكة الارومتوسطية–الجزائرية

يعد مؤتمر برشلونة الذي وضع اللبنة الاولى لاتفاق الشراكة، خاضت الجزائر والاتحاد الاوروبي منذ مارس 1997 عدة جولات من المفاوضات بخصوص الشراكة ، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في أفريل 2002 ، دخلت حيز النفاذ في 1 سبتمبر 2005، وكانت نتيجة لتطورات اتفاقيات التعاون عام 1976،أبرم اتفاق الشراكة ، للمساعدة في تعزيز العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من خلال إقامة علاقات على أساس المعاملة بالمثل والشراكة، احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية عنصرا أساسيا من الاتفاق والمكونات الرئيسية للاتفاق هي كما يلي: [3]

- منطقة التجارة الحرة ، الذي سينشأ على مراحل ، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية ، بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ، التي تم تأجيلها الى غاية 2020 ،واتفاق يتضمن أحكاما ذات صلة للتجارة الحرة في السلع في مجالات تحرير لتوفير الخدمات وحركة رؤوس الأموال، وقواعد المنافسة وحقوق الملكية الفكرية والمشتريات العامة ؛
- دعم جهود الجزائر الخاصة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بتعيين من اتفاقيات التعاون 1976 بين المواضيع الرئيسية للعمل على التعاون الاقتصادي : الصناعية ، والتعاون العلمية والتقنية والتكنولوجية ، وحماية البيئة ، والتعاون بشأن مصايد الأسماك ، والطاقة ، وتعزيز التعاون الإقليمي وتشجيع الاستثمار الخاص ،ان اتفاقية الشراكة تعزز هذا النوع من التعاون، و مواضيع جديدة كما يجري إدخال : التعليم والتدريب ، وتوحيد المقاييس وتقييم المطابقة وتقريب التشريعات ، والخدمات المالية والزراعة والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والجمارك، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم التمييز في ما يتعلق بشروط الدفع ، العمل والفصل وتوفير الأمن الاجتماعي، بالإضافة إلى ما سبق ، فإن اتفاق الشراكة يدخل التعاون الاجتماعي والثقافي ؛
- بغية تحقيق هدف الاتفاق ، يجري التعاون المالي في الجزائر، وهذا يستلزم وبشكل خاص ، تحديث الاقتصاد الجزائري ، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل، النشاط ، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على إنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة على الاقتصاد والتدابير المرافقة لدعم السياسة الاجتماعية؛
- حوار سياسي منتظم، يتضمن أحكاما واسعة النطاق بشأن التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية، التي تعد واحدة من الميزات الأكثر أهمية، بناء المؤسسات وتعزيز سيادة القانون هي حجر الأساس للعمل في هذا المجال، حول موضوع حركة الأشخاص.

I.2–2سياسة الجوار الأوروبية والشراكةENP

تلقت عملية برشلونة دفعة جديدة سنة 2004 بإطلاق سياسة الجوار الأوروبية، التي تهدف إلى الحد من الفجوة بين الإتحاد الأوروبي بعد توسيعه وبين الدول المجاورة له، ولإيجاد فضاء ينعم بالرخاء والاستقرار والأمان لجميع الأطراف، وقدمت سياسة الجوار الأوروبية تكاملا إقتصاديا وعلاقات سياسية أكثر عمقا، وهي تخص الدول المجاورة للاتحاد برا وبحرا ودول أخرى: الأراضي الفلسطينية ، الأردن، أرمينيا، أذربيجان ، أوكرانيا، تونس، الجزائر، جورجيا، روسيا البيضاء، سورية، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، مولدافيا، ومع الدخول في هذه المرحلة حولت عملية برشلونة إلى منتدى للحوار والتعاون متعدد الأطراف بين الاتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين.[4]

تشكل سياسة الجوار القاعدة لنموذج العلاقات الثنائية بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط، وهذا يعني أن الإتحاد الأوروبي يتعامل مع كل شريك على حدة، تتسم سياسة الجوار الأوروبية بأنها أكثر إستهدافا، تأخذ بالإعتبار منطلق جديد في إطار سياسة توسيع الإتحاد الأوروبي، لديه مصالح مشتركة كثيرة مع جنوب والجيران الشرقية، عام 2004،بهدف تعزيز الإستقرار ،الأمن والرفاهة لجميع الأطراف المعنية، تم تعيين سياسة الجوار الأوروبي بهدف تطوير علاقة وثيقة على نحو متزايد بين الإتحاد الأوروبي الموسع وعلى الدول المجاورة جنوب البحر الأبيض المتوسط (الجزائر ، مصر ، إسرائيل ، الأردن ، لبنان ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، سوريا ، تونس ،تركيا) لتشمل أيضا دول الجوار اوروبا الشرقية(أرمينيا ، بيلاروس، أذربيجان ،جورجيا، مولدوفا، أوكرانيا)على الرغم من أن روسيا أيضا جارة للإتحاد الأوروبي ، وضعت بدلا من ذلك عن طريق العلاقات الإستراتيجية للشراكة.

من خلال هاته السياسة يقدم هؤلاء الجيران علاقة متميزة ، بناء على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة:[5]

- الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد ؛
- مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة؛
- تجاوز الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة على التعاون ؛
- تشجيع ودعم الإصلاحات التي من شأنها أن تعود بالفائدة من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛ فضلا عن الحكم الصالح.

I.2–3– سياسة الجوار

اعتمد الاتحاد الأوروبي والجزائر أولويات الشراكة المشتركة ، وضعت أولويات الشراكة إطارًا متجددًا للمشاركة السياسية وتعزيز التعاون، تركز على أولويات الشراكة الجديدة في إطار سياسة الجوار الأوروبية المتجددة منذ 2014، بالإضافة إلى التقييم المشترك لتنفيذ اتفاقية الشراكة ، التي تم الانتهاء منها في مارس 2017 ، فإنها تشكل إطارًا سياسيًا سيوجه حوار الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع الجزائر حتى عام 2020. كما يستمتع الاتحاد الأوروبي والجزائر بدور رفيع المستوى، حوار على مستوى قطاعي ، على القطاعات الثلاثة ذات الأولوية التالية :

- الإدارة الاقتصادية ودعم تنويع الاقتصاد ؛
- التنمية الإقليمية والديمقراطية التشاركية ؛
- الطاقة / البيئة والمناخ الإجراءات.

أما المنطلق الجديد لعملية برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط الذي هو الآن صيغة الجديد للشراكة اورومتوسطية و لكن الجزائر كانت عضوا مشاركا في اجتماع هاته المرحلة من الفضاء الاورومتوسطي الذي طرحه الرئيس الفرنسي في مؤتمر باريس 13جويلية 2008، لكن لم تصرح بموافقتها حتى تتيقن من هدف هذه السياسة الجديدة باعتبار انه سياسة لإعادة دمج إسرائيل مع العرب ،وكذلك سياسة فرنسية استعمارية بشكل غير مباشر نظرا مما عانت منه الجزائر سابقا. "ومراحل الشراكة ملخصة في الجداول رقم 01"

I.3–الجوانب الاقتصادية في اتفاق الشراكة

يعتبر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد من الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها بلدان الحوض المتوسط، حيث شملت جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية، سياسية، و اجتماعية، وهذا وفقا لقرارات إعلان برشلونة. تهدف هاته الشراكة الى تدعيم عمل الجزائر من اجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية المستديمة، ويشمل عدة مجالات اهمها:

I.3–1– تحرير السلع الصناعية : تضمن اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية لحماية بعض القطاعات الحساسة ، كالصناعة والزراعة ، تجارة الخدمات .

وفي نهاية سنة 2010 ، طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي تأجيل رزنامة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من 2017 ، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري. [6]

كما تنص المادة 06 من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على إنشاء منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، فالصادرات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفاؤها من الرسوم التعريفية ومن القيود الأخرى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ ، ويستثنى من هذه القائمة السلع التي يعتبرها الاتحاد حساسة وتحظى بمعاملة خاصة كالسلع النسيجية والملابس ، في حين تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية ، يتم تحريرها من الرسوم الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل خلال فترة انتقالية وفقا لثلاثة قوائم مبينة في "الجدول رقم 02" .

I.3–2تحرير السلع الزراعية لم يتم تحرير هذا القطاع تحريرا كاملا ، إنما يحرر تدريجيا ، فهو خاضع لنظام الحصص ، والتوقيتات الزمنية

نظرا لحساسة هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي ، فلم يأت الاتفاق بجديد في هذا الشأن ، وتبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاون لسنة 1976 ، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة ، وقد تم الاتفاق على مراجعة هذا الملف في السنوات اللاحقة ، فالمكاسب المتوقعة من منطقة التبادل الحر ، تكون في غاية الأهمية للدول المتوسطية لو تم إدراج الملف الفلاحي في عملية التحرير وخاصة في إطار متعدد الأطراف .[7]

الامتيازات المقررة للصادرات الجزائرية من السلع الزراعية: تختلف حسب الأصناف التالية :

أ. منتجات الصيد : تعفى الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي من منتجات الصيد –حسب البروتوكول الثالث من اتفاق الشراكة– من الحقوق الجمركية، وتتمثل هذه المنتجات في أنواع الأسماك ومنتجات الصيد المحوَّلة والمصبّرات ، والمستحضرات القاعدية من السمك .

ب.المنتجات الزراعية المحولة: تتمثل الامتيازات الممنوحة للمنتجات الزراعية الجزائرية المحولة في إعفاءات وتخفيضات في الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند الاستيراد، وتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ببعض المنتجات الزراعية ، وتتوزع هذه المنتجات على ثلاث قوائم، تتضمن القائمة الأولى 163 بندا من التعريفة الجمركية للاتحاد الأوربي ، وتتمتع الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات بإعفاء كلي من الحقوق الجمركية،ولا يطبق عليها أية قيود كمية ، أما القائمة الثانية والمتمثلة أساسا في الحليب والمستحضرات الغذائية فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إعفاء كلي من الحقوق الجمركية،لكن مع تطبيق نظام التحديد الكمي السنوي،بمعنى أن الصادرات الجزائرية لهذه المنتجات ستخضع للحقوق الجمركية إذا تجاوزت هذه الكميات المحددة سنويا من طرف الاتحاد الأوربي، وهو ما يطلق عليه الحظر التعريفي .

وفيما يتعلق بالقائمة الثالثة والتي تضم 144 بندا تعريفيا، فتحظى بعدم تطبيق العنصر الزراعي إضافة إلى إعفاء كلي أو جزئي من الحقوق الجمركية.

إن الجزائر لم تصدِّر أي نوع من هذه المنتجات السالفة الذكر باتجاه الاتحاد الأوربي ،نظرا لحصر الاتحاد الأوربي للمجال الزراعي على استيراد المنتجات الزراعية بأكبر جودة ، والالتزام بسياسته الزراعية الموحدة وما تتضمنه من قيود على الواردات الزراعية

ج. **منتجات زراعية أخرى** : بالنسبة للصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية المتبقية والمتضمنة في الملحق الأول من البروتوكول الأول، فتتمثل الامتيازات المقررة لها في إلغاء أو تخفيض للحقوق الجمركية بنسب مختلفة وبكميات محددة (حظر تعريفي)،أو يتم تحديدها انطلاقا من معطيات السنة الأولى لتنفيذ الاتفاق، وفي هذه القائمة نجد أهم الصادرات الزراعية الجزائرية كالتمور بأنواعها[8].

I.3–3– تجارة الخدمات : تمنح الجزائر لشركات المجموعة المؤسسة على إقليمها وممولي الخدمات التابعين للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها لشركاتها ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، كما تمنح المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لممولي الخدمات والشركات الجزائرية المؤسسة على إقليمها نظاما مماثلا ، أما قطاع النقل البحري وفي إطار النشاطات التي تمارسها الشركات البحرية لأداء الخدمات الدولية للنقل البحري بما في ذلك خدمات النقل بمختلف وسائله ، التي تشمل جزء بحريا يرخص كل طرف بإنشاء واستغلال فروع مستقلة أو فروع من شركات الطرف الأخر على إقليمه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك التي يمنحها لشركاته أو فروعه ، ويمتنع الطرفان عن اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط إنشاء شركاتهما أو استغلالها أكثر تقييدا مما كانت عليه في اليوم الذي يسبق تاريخ توقيع هذا الاتفاق ،كما يلتزم الطرفان بالتطبيق الفعلي لمبدأ الدخول الحر للسوق والتجارة الدولية على أساس تجاري[9].

I.3–4التعاون المالي : بالإضافة إلى إقامة تعاون اقتصادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها دعم التنمية في الجزائر ، وكذا التعاون المالي في إطار برنامج "MEDA " و القروض التي يقدمها البنك الأوروبي للاستثمار "BEI "

–فقد استفادت الجزائر في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من مساعدات مالية وتقنية ،وذلك لتطوير وعصرنة القطاع الصناعي وتأهيل المؤسسات الإنتاجية، في محاولة لتدعيم المنافسة المحلية ؛

–تخفيض معدلات الأسعار؛

ولكن لم يتم تنفيذ برنامج ميدا1 " و2 بصفة كاملة بالجزائر ، والذي يهدف أساسا إلى دعم اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث :

ميدا : 1 يشمل الفترة 1995–2000 بمبلغ مالي قدر ب164 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا بلغ 30 مليون أورو فقط خلال الخمس سنوات 1995–1999 .

–ميدا 2 شمل الفترة 2000–2006 بمبلغ مالي بلغ 232,8 مليون أورو في حين أن المبلغ المسدد فعلا والذي استفادت منه الجزائر هو 75مليون أورو .[10]

– التفكيك الجمركي الجديد في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي :تقدمت الجزائر طبقا لاحكام اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عريضة في الأولى من نوعها ستقدم بها بلد متوسطي طلب مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لضمان حماية افضل لبعض الفروع الصناعية المحلية الناشئة ولتمكين مؤسساتها الناشئة بشكل افضل لمرحلة التبادل الحر مع الاتحاد المقررة آفاق 2020 ، وبهذا تكون الجزائر قد تجنبت خسائر بقيمة 8,5مليار دولار بعد تجميد إلغاء التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010–2016 ،كما ارتفع متوسط صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي من 15 مليار دولار خلال الفترة ما بين 2002–2004 إلى 36,3 مليار دولار سنة 2011.[11]

1 –**التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية:** تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الأوروبي والحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي :[12]

- إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المنتجات الزراعية التي منحت سابقا للاتحاد الأوروبي ؛
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة لمادتين زراعيتين منحت سابقا للاتحاد الأوروبي ؛
- إعادة فتح 09 حصص تعريفية تفضيلية من امنتجات الزراعية منحت سابقا للاتحاد الأوروبي ؛
- تعديدل حصتين تعريفيتين من المنتجات الزراعية منحت سابقا للاتحاد الأوروبي .

2– **التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الصناعية** : شمل طلب الجزائر الخاص بمراجعة مخطط التفكيك التعريفي 1058 بندا تعريفيا لسلع أوربية المنشأ ، اعتبرتها الجزائر حساسة من ناحية الانتاج والتشغيل والاستثمار ، مقسمة كما يلي :

أ –**بالنسبة للمنتجات الصناعية الواردة في القائمة الثانية** : والتي شملت مراجعة 267 بندا أي ما يعادل 24% من إجمالي البنود التعريفة الواردة في القائمة الثانية ، والتي قسمت إلى مستوين اثنين هما :[13]

- **المستوى الأول** : والذي شمل 82 بندا تعريفيا من المنتجات التي اعتبرتها الجزائر منتجات حساسة جدا ، كما استفادت من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية ، ومدة إضافية تقدر بـ 04 سنوات ، لتصل إلى تفكيك كلي سنة 2016 بدلا من سنة 2012 ، وهو ما نوضحه في" الجدول رقم03 " .
- **المستوى الثاني** : شمل المستوى الثاني 185 بندا تعريفيا ، تستفيد من تجميد تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية قدرت بسنتين(02) ، ومدة إضافية 04 سنوات لتصل بذلك إلى تفكيك جمركي كلي سنة 2016 بدلا من سنة 2012 ، وهو ما يوضحه "الجدول رقم 04 ".

يشمل المستوى الثاني من القائمة الثانية المنتجات التالية : مفاتيح وقواطع الدارات الكهربائية ، المصابيح، الثلاجات المجمدات ،أجهزة التسخين، ... وغيرها من المنتجات الأخرى .

ب -**بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة** : شملت هذه القائمة 179 بندا تعريفيا ، أي ما يعادل 43% من إجمالي البنود التعريفية الواردة في القائمة الثالثة ، مقسمة لمستويين هما :[14]

- **المستوى الأول** :يشمل174 بندا تعريفيا من المنتجات التي اعتبرتها الجزائر حساسة جدا ، حيث استفاد من تطبيق جزئي للحقوق الجمركية ، ومن مدة إضافية قدرها 03سنوات ، لتصل بذلك إلى تفكيك حمركي كلي سنة 2020 بدلا من سنة 2017 ، وهو ما يوضحه "الجدول رقم 05".
- **المستوى الثاني** : يشمل 617 بندا تعريفيا ، تستفيد من تجميد تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية تصل إلى سنة 2015 بدلا من سنة 2012 ، ومن مدة إضافية تقدر بـ 03 سنوات ، لتصل بذلك إلى تفكيك كلي سنة 2020 بدلا من سنة 2017 ، وهو ما يوضحه "الجدول رقم 06".

I.–4انعكاسات منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية على بعض المؤشرات بالجزائر

هذه الشراكة ستكون لها انعكاسات وآثار على الاقتصاد الجزائري ، الذي ما يزال يمر بمرحلة الإصلاحات، سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو الصناعي أو التجاري ، ما أثر على مستويات التنمية الاقتصادية المستدامة بالجزائر ، والذي يعتبر تحديا للجزائر تجاه كل المعوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية ، ومن بين تلك الانعكاسات سنركز على تأثيرها على الميزان التجاري وأهمية المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ،كونه أهم شريك في العالم ومدى اعتماد الجزائر عليه ، ودراسة تطور الناتج المحلي الداخلي من خلال ما يلي :

I.4–1– تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005–2017

منذ دخول الجزائر على منطقة التبادل الحر بينها وبين الاتحاد الأوروبي، شهد الميزان التجاري للجزائر فائضا مستمرا بفعل نشاط المبادلات التجارية بين الطريفين خلال الفترة 2005–2017 ، وهو ما يوضحه" الجدول رقم 07" .

إلا أن الفائض الذي حققه الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2014 لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري ، ولا مرونة الهيكل الانتاجي ، لأنه تحقق بشكل رئيسي بفعل ارتفاع أسعار النفط ، رغم تطبيق المخططات التنموية والاصلاحات الهيكلية وبرامج دعم النمو والانعاش الاقتصادي قصد تفعيل الجهاز الانتاجي ، وذلك بسبب ما يلي :[15]

- ضعف وهشاشة الجهاز الإنتاجي وغياب الشراكة في بعض الفروع الإنتاجية؛
- عدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة من حيث الجودة والنوعية والأسعار؛
- غياب إستراتيجية شاملة حقيقية تجمع كل القطاعات القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني.

وقصد إصلاح هذا الوضع عملت الجزائر على تطبيق إستراتيجية جديدة للتنمية الصناعية ، تقوم على تشجيع الصادرات الصناعية ،جاءت هذه الخطرة تدعيما لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الصناعية وإعادة هيكلتها وخوصصة البعض الآخر ،حيث اعتبرت العملية أولوية للجزائر خلال المرحلة الانتقالية للدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

I.4–2أهمية الشريك الأوروبي في الصادرات الجزائرية 2005–2017

من خلال دراسة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي ونحو العالم الخارجي ، يظهر لنا مدى اعتماد الجزائر على الاتحاد الأوروبي كسوق مميز لتصريف صادراتها ، فقد استحوذ في المتوسط على 52,80% من الصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة 2005-2017 ، وهو ما يظهر في الجدول رقم08 .

I.4–3 أهمية الشريك الأوروبي في واردات الجزائر خلال الفترة 2005–2017

يعتبر الاتحاد الأوروبي الزبون الأول في الصادرات الجزائرية ،كما أنه أيضا الممون الرئيسي للسوق الجزائرية ، حيث أن ما نسبته 52,16% كمتوسط واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات الجزائرية ، وهو ما يوضحه "الجدول رقم09 ".

I.4–4 تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2005–2015

يعرف الناتج المحلي الخام على أنه "قيمة السلع والخدمات المنتجة بواسطة عوامل الانتاج المقيمة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة تقدر بسنة" ، ويعتبر من أهم المؤشرات المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي في الجزائر ، لذلك سنتطرق لتطور الناتج المحلي الخام بعد دخول الجزائر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يوضحه "الجدول رقم10" .

II – الطريقة والادوات:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي بالاعتماد على الاحصائيات والبيانات والجداول للوصول الى نتائج المرجوة ، كمان هاته الاحصائيات تضمنت الفترة من 2005 الى 2017 ،منذ بداية تنفيذ الشراكة الى ظهور تغيرات في طابع الشراكة الاورومتوسطية وخاصة بين الاتحاد الاوروبي والجزائر، وتعتبر الزبون التجاري الرئيسي الاول بالنسبة لصادرات الجزائر، وهذا ماجاء بالنسبة للإحصائيات المستمدة اخذت منحى التجاري للجزائر تابع للاتحاد الاوروبي، وخاصة بالنسبة للواردات.

III – النتائج ومناقشتها:

الجدول رقم 2: يوضح **القوائم المنتجات الصناعية** : أما فيما يخص القوائم ، فتأتي مفصلة كالتالي :[16]

القائمة الأولى : تتشكل من المواد الأولية الصناعية ، وهي تمثل ما يقارب 25 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد (ما يزيد عن 1,15 مليار دولار)، تتمتع بحماية تعريفية تتراوح بين 5% إلى 15% ، يتم تحريرها من كل الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ .

القائمة الثانية : تتشكل من المواد نصف المصنعة ، سلع التجهيز الصناعي والفلاحي ، وهي تمثل 35 % من الواردات الجزائرية أي ما يعادل 1,2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي .

القائمة الثالثة : تتشكل من المنتجات التامة ، المنتجات الصناعية المستوردة تقليديا ، وتتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة ، لأنها تنتج محليا ،كما أنها حساسة ، تمثل 40 % من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي ، تخضع لتحرير تدريجي من الحقوق الجمركية والرسوم الأخرى ذات التأثير المماثل بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية وبمعدل10% على مدار 12سنة .

الجدول رقم 3: يشمل المستوى الأول من القائمة الثانية المنتجات التالية : المحركات الكهربائية ، المحولات الكهربائية ،الكوابل الكهربائية العارية والمعزولة ،الكوابل الهاتفية، كوابل الألساف البصرية ، السيارات وقطع الغيار وغيرها من المنتجات الأخرى.

الجدول رقم4: يشمل المستوى الثاني من القائمة الثانية المنتجات التالية : مفاتيح وقواطع الدارات الكهربائية ، المصابيح، الثلاجات المجمدات ،أجهزة التسخين، ... وغيرها من المنتجات الأخرى .

الجدول رقم5: تشمل هذه القائمة المنتجات التالية : مواد الطلاء والتلميع ، معدات النقل أو عبوات التغليف البلاستيكية أو الورقية، رخام السيراميك ، آلات الغسيل ، الأثاث الخشبي،... وغيرها.

الجدول رقم6: يشمل هذا المستوى من القائمة الثالثة للمنتجات الصناعية المنتجات التالية :مواد التجميل ، الأقمشة والملابس، الأوراق ،ألأواني، أجهزة الإعلام الآلي ،... وغيرها من المنتجات ،وبالتالي من خلال المخطط الجديد للتفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تم تأجيل إقامة منطقة تبادل حر إلى غاية سنة2020 بدلا من سنة 2017 ، أي تمديد لمدة 03 سنوات أخرى ، مع تطبيق جزئي وتجميد الحقوق الجمركية لـ1058 بندا تعريفيا ، وهو ما يحقق إيرادات إضافية للخزينة العمومية للجزائر .

الجدول رقم07: من خلال الجدول رقم 07، يتضح أن ، خلال الفترة من 2005-2014 شهد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي فائضا متذبذبا ، حيث سجل أدنى قيمة له بـ 2,414 مليار دولار أمريكي سنة 2009وبمعدل تغطية* وصل إلى 111%و 20,26 مليار دولار أمريكي سنة 2008 وبمعدل تغطية وصل إلى 196% ،أي انخفض الفائض نسبة 88% وذلك نتيجة الانخفاض الكبير في الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي مع بقاء الواردات على حالها مقارنة بسنة 2008 ، مع تأثير الأزمة التي شهدها العالم سنة 2008 والتي مست الاقتصاد الجزائري أيضا ، ليسجل الميزان التجاري بداية من سنة 2010 فائضا ، حيث سجل سنة 2012 فائضا بقيمة 13,46مليار دولار أمريكي وينخفض إلى10.69 مليار دولار أمريكي سنة 2014

كما سجل الميزان التجاري خلال الفترة 2015–2017 عجزا مستمرا ، بسبب انخفاض أسعار النفط وفشل السياسة الجزائرية الخاصة بتقليل حجم الواردات بمنع الاستيراد وفرض نظام الحصص على بعض المنتجات ، وأقل حدة سنة 2017 إلى 0,224 مليار دولار أمريكي.

وبالتالي فإن وضعية الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي هي رهينة صادارت المحروقات ، فكلما ارتفعت أسعار النفط مع بقاء الواردات مستقرة ستترجم الزيادة في الصادرات وبالتالي فائض ، والعكس صحيح .

الجدول رقم 08: من خلال الجدول رقم 08 يتضح جليا هيمنة الاتحاد الأوروبي على الصادرات الجزائرية ، فهو الزبون الأول للصادرات الجزائرية ، حيث وصلت نسبة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات سنة 2017 نسبة 72,20% بعد أن كانت 55,63% سنة 2005 و نسبة 44,60% سنة 2007 .

الجدول رقم 09: من خلال الجدول رقم 09يوضح أن يعتمد في وارداتها على أكثر من 50% من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة ، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضا طفيفا سنتي 2015 و 2016 بنسبة 49,29% و 47,46% على التوالي ، بسبب انخفاض أسعار النفط التي حدثت سنة 2014 أدى إلى اختلال في الميزان التجاري للجزائر ،فلجأت الجزائر إلى تخفيض وارداتها باستخدام الأساليب الحمائية كتراخيص الاستيراد ومنع بعض السلع من الاستيراد ، ما أثر على الواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي، على ومع ذلك مازال الاتحاد الأوروبي بقي الممون الأول للجزائر ، وهو ما يؤكد على أن الاتحاد الأوروبي الشريك الاستراتيجي للجزائر.

الجدول رقم 10: يوضح الجدول رقم10 ، أن قيمة الناتج المحلي الخام للجزائر خلال الفترة 2005–2015 عرف تطورا مستمرا ، حيث وصل إلى 1143,7 مليار دج سنة 2015 بعدما كان 7562مليار دج سنة 2005، أي بمعدل نمو 46,04% ،هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار النفط ،بالإضافة إلى البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 ، وهذا ما يوحي أن للشراكة آثارا إيجابية على الاقتصاد الوطني .

على اعتبار أن قطاع الصناعة هو القطاع الذي مسه اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بصفة مباشرة ، بسبب تركيز الاتحاد الأوروبي على تحرير التبادل التجاري للمنتجات الصناعية ،إلا أن نسبة الصناعة إلى الناتج المحلي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة سجلت ما نسبته 5,5% في سنة 2005 و5% سنة 2015 ، كما استمر هذا التراجع ليسجل أدنى نسبة له سنة 2012 بـ 4,5% . [17]

Iv – الخلاصة:

اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية هي اتفاقية تعاون مبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية، فهي تعالج ثلاث مجالات أساسية متمثلة في المجال السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والثقافي ، وبالتالي فهي تدعم التنمية الاقتصادية بالجزائر بطريقة غير مباشرة ، فمن خلال تجميد التفكيك الجمركي وتأجيله إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017 ، يعد أكبر اهتمام من الجزائر بالأجيال اللاحقة ، من خلال توفير موارد مالية إضافية للخزينة وفرصة لكي تهيئ اقتصادها جيدا لمواجهة عواقب التحرير التجاري ، إلا أن لهذه الشراكة آثارا انعكست على التنمية الاقتصادية بالجزائر واعتبرت تحديا كبير أمامها لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في كافة المجالات ، وقد توصنا إلى :

- عدم كفاءة الاقتصاد المحلي لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، خاصة القطاع الصناعي محل الشراكة، فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الخام ضعيفة ، نظرا لعدم قدرة الصناعة المحلية على منافسة المنتجات الأجنبية ؛
- رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر والتي تدل على سعي الدولة لبذل جهود كبيرة لتحسين صورتها أمام الاتحاد الأوروبي ،إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن تحقيق مستويات تتماشى والمخصصات المالية الممنوحة لها ؛
- إن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي والتقني في إطار برنامج (MEDA)المقدم للجزائر يتماشى مع التأجيل الجديد المقرر في 2020 .

ونقترح كتوصيات لهذه الدراسة :

- ضرورة استفادة الجزائر من المهلة الإضافية الممنوحة لها جراء التمديد ، ولو أنها غير كافية لتهيئة اقتصادها لمواجهة عواقب التفكيك الجمركي؛
- إعادة تأهيل القطاع الصناعي بما يتماشى ومتطلبات الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

– الملاحق:

جدول رقم (1): مراحل الشراكة الأورو متوسطية– الجزائر

السنة	المراحل تطور العلاقات الأورو متوسطية– الجزائر
2005	دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ في الاتحاد الأوروبي والجزائر.

2005	اعتماد خطة عمل سياسة الجوار الأوروبية بين الاتحاد الأوروبي الجزائر
2008	اقتراح دخول الاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد من أجل المتوسط ، وتعزيز الشراكة الأورو متوسطية).
2010–2007	الميزانية المخصصة للجزائر IEVP1 بموجب البرنامج الإرشادي الوطني 2007–2010 المبالغ إلى 220 مليون اورو.
2013–2011	وتعلن اللجنة مبلغ الإرشادية 30مليون اورو في شكل هبات ، في إطار التعاون المالي مع الجزائر.
2020–2014	المساعدة الثنائية للاتحاد الأوروبي للجزائر بموجب ENI ، مع نطاق تخصيص إرشادي يتراوح ما بين 220 مليون يورو – 271 مليون يورو.

المصدر: من إعداد الباحثتان بالاعتماد على المرجع :

https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/algeria/

Report on the EURO-MEDITERRANEAN PARTNERSHIP status & progress 2009,p64.

الجدول رقم :02 التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الأورو جزائرية

سنوات المرحلة الانتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
		عدد بنودها التعريفية : 2076	عدد بنودها التعريفية : 1089	عدد بنودها التعريفية : 1964
		النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 1	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة 2	النص المرجعي في الاتفاق: المادة 9 الفقرة 3
سنة الدخول في الاتفاق 2005	2005	%100	-	-
01	2006	%0	-	-
02	2007	% 0	% 20	% 10
03	2008	% 0	% 10	% 10
04	2009	% 0	% 10	% 10
05	2010	% 0	% 20	% 10
06	2011	% 0	% 20	% 10
07	2012	% 0	% 20	% 10
08	2013	% 0	% 0	% 10
09	2014	% 0	%0	% 10
10	2015	% 0	%0	% 15
11	2016	% 0	% 0	% 05
12	2017	% 0	% 0	% 0

المصدر : براق محمد ، ميموني سمير ، مرجع سابق ، ص 55 .

الجدول رقم 03: رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)

البنود التعريفية	التعريفة الأساسية	البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى الأول	%30	09	%23	%18	%12	%06	%0
	%15	73	%12	%10	%07	%3,5	%0

Ministère du commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agroalimentaires**, p 05 .

الجدول رقم04 : رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثانية للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)

البنود التعريفية	التعريفة الأساسية	البنود التعريفية	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى الثاني	%05	185	%03	%03	%02	%01	%0

Source : Ministère du commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agroalimentaires**,p 6

الجدول رقم 05: رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الأول)

البنود التعريفية	التعريفة الأساسية	البنود التعريفية	2012–2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الأول	%12	163	%23	%21	%19,2	%14,4	%9,6	%4,8	%0
	%30								
	%6	11	%12	%11	%10,4	%7,8	%5,2	%2,6	%0
	%15								

Source : Ministère du commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires,p** 07.

الجدول رقم :06 رزنامة التفكيك الجمركي الجديد للقائمة الثالثة للمنتجات الصناعية (المستوى الثاني)

البنود التعريفية	التعريفة الأساسية	البنود التعريفية	2012–2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الثاني	%12	575	%21	%16,8	%12,6	%8,4	%4,2	%0
	%30							

	%06 %16	21	%10,5	%8,4	%6,3	%4,2	%2,1	%0

Source : Ministère du commerce DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro- alimentaires, p** 08 .

الجدول رقم 07: تطور الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2005–2017

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	الصادرات	الواردات	وضعية الميزان التجاري
2005	25,593	11,255	14,338
2006	28,750	11,729	17,021
2007	26,833	14,427	12,406
2008	41,246	20,985	20,261
2009	23,186	20,772	2,414
2010	28,009	20,704	7,305
2011	37,307	24,616	12,691
2012	39,797	26,333	13,464
2013	41,277	28,724	12,553
2014	40,378	29,684	10,694
2015	22,976	25,485	2,509–
2016	16,739	22,179	5,440–
2017	18,572	18,796	0,224–

المصدر :من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 08: نسبة الصادرات الأوروبية إلى إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005–2017

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو باقي دول العالم	أجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الأوروبية إلى اجمالي الصادرات%	السنوات	الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	الصادرات نحو باقي دول العالم	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الأوروبية إلى اجمالي الصادرات%
2005	25,593	20,408	46,001	55,63	2012	39,797	32,069	71,866	55,37
2006	28,750	25,863	54,613	52,64	2013	41,277	23,697	64,974	63,52
2007	26,833	33,330	60,163	44,60	2014	40,378	22,508	62,886	64,20
2008	41,246	38,052	79,298	52,01	2015	22,976	11,692	34,668	66,27
2009	23,186	22,008	45,194	51,30	2016	16,739	12,144	28,883	57,95
2010	28,009	29,044	57,053	49,09	2017	18,572	7,215	25,787	72,20

2011	37,307	36,182	73,489	50,76	/	/	/	/	/

المصدر :من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 09: نسبة الواردات الأوروبية إلى إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة2005–2017

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الواردات من باقي دول العالم	اجمالي الواردات	نسبة الواردات الأوروبية إلى اجمالي الواردات%	السنوات	الواردات من الاتحاد الأوروبي	الواردات من باقي دول العالم	اجمالي الواردات	نسبة الواردات الأوروبية إلى اجمالي الواردات%
2005	11,255	9,102	20,357	55,25	2012	26,333	24,043	50,376	52,27
2006	11,729	9,727	21,456	54,66	2013	28,724	26,034	55,028	52,19
2007	14,427	13,204	27,631	52,21	2014	29,684	28,896	58,580	50,67
2008	20,985	18,494	39,479	53,15	2015	25,485	26,217	51,702	49,29
2009	20,772	18,522	39,294	52,86	2016	22,179	24,584	46,727	47,46
2010	20,704	19,769	40,473	51,15	2017	18,796	15,130	33,926	55,40
2011	20,616	22,631	42,247	52,10	/	/	/	/	/

المصدر :من إعداد الباحثتان بالاعتماد على بيانات مجمعة من التقارير الدورية الصادرة عن الجمارك الجزائرية

الجدول رقم 10: تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة2005–2015 الوحدة : مليار دج

السنوات	2005	2007	2008	2009	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الخام PIB	7562,0	9352,9	11043,7	9968,0	14588,5	16208,7	16650,2	17242,5	16591,9
PIB المحروقات	3353,9	4089,3	4997,6	3109,1	5242,5	5536,4	4968,0	4657,8	3134,3
PIB خارج المحروقات	4209,1	5263,6	6046,1	9036,7	9346,0	10682,2	11682,2	12584,7	13457,6

المصدر :أسماء سي علي(2018) . انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق بعد 2017– ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة حسيبة بن بوعلي. الشلف –الجزائر . ص 255.

– الإحالات والمراجع :

[1]اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الامم المتحدة،A/CONF.216/PC/2. (17 -19 ماي 2010). ص4.

[2]الياس أبو جودة(2011). .**التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية** .مجلة الدفاع الوطني .(78)09.

[3]http://eeas.europa.eu/algeria/agreement/index_en.htm.،consulte le 01/09/2019 a10:00 h.

[4] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm,consulté le : 01/01/2016.

[5]PANORAMA OF THE EUROPEAN UNION (February 2007).**The European Neighborhood Policy:Key indicators a comparison with the European Union,**.p1.

[6]جديدة المساء (2012/04/17).(4618).

[7]علي لزعر . بوعزيز ناصر (2009).**تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية** ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية (05)38.

[8]لخضر مداني (2006)، **تطور سياسة التعرفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية** (دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي)، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع تحليل اقتصادي .غير منشورة . جامعة الجزائر، ص 220 - 221 .

[9]مفتاح صالح ، بن سمينة دلال (2006). **اتفاق الشراكة الأورو جزائري : الدوافع ، المحتوى ، الأهمية** .مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . جامعة فرحات عباس سطيف. ص 4 .

[10]ولد بومعزة صونيا(2018)، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية –الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري(2005–2014)** .مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية. (15) . بيروت. ص 37.

[11] ، صفقة التفكيك الجمركي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تدخل حيز التنفيذ . مقال منشور على الموقع :

http:// vitaminedz.com .consulte le:01/09/2019.

[12] Ministère du commerce_DG Douanes, **Nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produits industriels et les concessions tarifaires révisées des produits agricoles et agro-alimentaires**. p 4.

.

[13]Idem ,p:04-05

[14] idem ,p06 -07

[15]أسماء سي علي (2018)،**انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحرير التجارة الخارجية –آفاق بعد 2017–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي . الشلف– الجزائر. ص 198.

[16]براق محمد . ميموني سمير (2009). **الصناعة العمومية الجزائرية وتحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية** . مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي ، المدرسة العليا للتجارة .(06).جامعة بسكرة.ص 34 .

[*]**معدل التغطية** = نسبة الصادرات إلى الواردات .

[17]ولد بومعزة صونيا، مرجع سابق ، ص 40 .